

شراكة استثمارية بقيمة 20 مليار دولار بين الإمارات ومصر

اتفاقيات ومذكرات تفاهم تعزز التعاون في مجالات القوى العاملة والضرائب والتأمين



دخلت العلاقات الإماراتية المصرية عهداً جديداً الخميس بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات تعزز خطوات الشراكة الاقتصادية بين الحليفين، والتي كان من أبرزها الإعلان عن منصة استثمارية بمليارات الدولارات لدعم الاقتصاد المصري في العديد من المجالات الحيوية.

أبو ظبي - أطلقت الإمارات ومصر الخميس برنامج استثمار مشترك بقيمة 20 مليار دولار، في وقت تسعى فيه القاهرة لجذب أموال تساعد على إصلاح الاقتصاد.

وجاء الإعلان خلال الزيارة الرسمية للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي، والتي بدأها الأربعاء الماضي.

وقال ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، على حسابه في تويتر "أطلقت مع أخي الرئيس عبدالفتاح السيسي منصة استثمارية إستراتيجية مشتركة بين الإمارات ومصر بقيمة 20 مليار دولار".

وأوضح أن الاستثمارات تهدف إلى "تنفيذ مشاريع حيوية في مجالات لها جدواها الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة".

وتتسق تلك الخطوة مع إعلان القاهرة عن التدشين الرسمي لصندوق مصر السيادي، والذي ستؤول إليه ملكية العقارات التابعة للوزارات التي سوف تنتقل إلى العاصمة الإدارية الجديدة، شرق القاهرة، في يوليو المقبل.

وتتملك الإمارات خبرات كبيرة في إدارة المنشآت العقارية الضخمة، ومن المتوقع أن تستنسخ مصر تجربتها في هذا المجال الذي يتطلب قدرات تمويلية ضخمة.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري قوله إن "الإمارات تأتي في المرتبة الأولى من بين دول العالم المستثمرة في مصر".

وأكد أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة المطروحة أمام البلدين لارتقاء بحجم الشراكات القائمة وربما يكون قطاع الصناعة من أبرز القطاعات المرشحة لمزيد من الشراكات.

ولفت إلى أن الاستثمارات تشمل القطاع المالي والمصرفي والاتصالات والتكنولوجيا والعقارات والنقل والسياحة والصناعات الدوائية والزراعة والتأمين وقطاع الموانئ والطيران وغيرها من القطاعات الحيوية.

وتحتاج القاهرة إلى استثمارات عقارية كبيرة لإعادة تأهيل مقرات الوزارات في وسط القاهرة، بينما تتجه جميع السيولة النقدية إلى المشروعات الكبرى واستكمال بناء عاصمة إدارية 10 مدن ذكية كبرى.

ويمنح الاتفاق مع الإمارات دفعة قوية لصندوق مصر السيادي، وتعزز سيولته النقدية قبل أن تصبح جميع ممتلكاته أصولاً عقارية فقط.

وقال محسن عادل، رئيس الهيئة العامة للاستثمار السابق، إن "أهم القطاعات التي تسعى القاهرة لتعزيز استثماراتها وفق رؤيتها 2030 النقل والخدمات اللوجستية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتجارة التجزئة والصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة والتعليم والصحة والتنمية العقارية والبنية الأساسية".

وأوضح في تصريح لـ "العرب"، أن الاستثمارات الإماراتية لها طبيعة خاصة، حيث تتنوع في مختلف



محسن عادل
رئيس هيئة الاستثمارات الإماراتية
بمصر متنوعة وتتسق مع رؤية 2030



سلطان المنصوري
قطاع الصناعة من أبرز القطاعات المرشحة لتزيد من الشراكات

وقال بيان للرئاسة المصرية، إن "السيسي والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، شهدا بقصر الوطن في أبو ظبي مراسم التوقيع على 3 اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات القوى العاملة والضرائب والتأمين".

وتم توقيع اتفاقية بين صندوق مصر السيادي وشركة أبو ظبي التنموية القابضة لإطلاق منصة استثمارية إستراتيجية مشتركة بقيمة 20 مليار دولار، بهدف تقديم رؤية مبتكرة جديدة.

وتؤسس هذه الخطوة لمفهوم تضافر الجهود بين الحليفين من خلال تنفيذ استثمارات تحقق عائداً اقتصادياً مريحاً للطرفين مع التركيز على المشاريع الاقتصادية التنموية في مختلف القطاعات.

على أعقاب عهد جديد

المشروعات رغم المحفزات المتنوعة لجذب الاستثمارات.

وأشار مجدي غازي، رئيس هيئة التنمية الصناعية خلال تصريح لـ "العرب"، إلى أن النموذج الإماراتي في منطقة الشرق الأوسط متفرد في إدارة المشروعات والمجمعات والمناطق الصناعية، ما يعزز خطط مصر الرامية إلى التوسع في هذه الأنشطة.

وقال كريم موسى، رئيس قطاعي إدارة الأصول والاستثمار المباشر بالمجموعة المالية هيرميس، لـ "العرب" إنه تم رصد استثمارات بنحو 300 مليون دولار كمرحلة أولى من جانب مجموعته للاستثمار في مرحلة التعليم الأساسي وقبل الجامعي.

وساهم استثمار النقل التشاكري الإماراتي في حل جزء من مشكلة نقل الركاب في مصر، عبر شركة كريم قبل أن تستحوذ عليها شركة أوبر الأميركية، وهي المشكلة التي لم تحسم داخل السوق المصرية حتى الآن.

وأوضح أحمد الشامي، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمري السويس، أن موانئ دبي تقوم بالتسويق للاستثمار في منطقة قناة السويس، بما يساعد على زيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة.

وأضاف لـ "العرب" أن مشاركة الإمارات تحقق عوائد مصر، فشركة موانئ دبي ستركز على زيادة الصادرات أيضاً وليس الاقتصاد على الواردات، وتتعاطل العوائد لجميع الأطراف.

وتظهر البيانات أن حجم التبادل التجاري غير النفط بين البلدين نما بشكل متصاعد خلال السنوات الخمس الماضية إذ وصل إلى 24.4 مليار دولار، ما يعكس قوة الشراكة الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين في المجالات كافة.

واستعدت القاهرة خلال السنوات الثلاث الماضية تجارب الإمارات في اجتياز عدة تحديات واجهت اقتصادها، آخرها إدارة وتنمية المناطق الصناعية بهدف الخروج من نفق البيروقراطية العميقة، التي تقوض مفاصل نمو

يقضي بتخصيص 95 كلم مربعا لها من إجمالي مساحة المنطقة الاقتصادية البالغة 460 كلم مربعا.

وبموجب الاتفاق تنصهر الإمارات المركز الأول في الاستثمار في تلك المنطقة بعد أن استحوذت على 20.6 بالمئة من مساحة المحور بهدف تنميته.

ويتوافق الاتفاق الجديد مع إستراتيجية الإمارات 2050 التي تستهدف تعزيز مساهمة قطاع الصناعة بنحو 50 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي.

قالت شركة النوبس للاستثمار الإماراتية، إنها تقود تحالفاً لتدشين مشروع ضخ للبتروكيماويات في مصر بتكلفة 11 مليار دولار، بمنطقة العين السخنة التي تقع في نطاق محور قناة السويس.

ويتوقع أن يتم البدء في أعماله الإنشائية منتصف العام المقبل، على أن يدخل حين الإنتاج الكامل عام 2024 بطاقة إنتاجية مقدارها 4.5 ملايين طن متري من البولي إيثيلين والبولي بروبيلين.

القطاعات التي تتفق مع رؤية مصر، وتنشط مفاصل الاقتصاد وتدفع معدلات نموه للصعود.

وكشفت بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن حجم الاستثمارات الإماراتية بمصر يبلغ نحو 7.2 مليار دولار، عبر 1114 شركة، تتوزع على قطاعات الاتصالات والصناعة والزراعة والسياحة والعقارات والتجارة والتكنولوجيا.

وتصدر شركة اتصالات مصر، الشركات الإماراتية بحجم استثمارات يصل إلى نحو 899 مليون دولار، فيما يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 5.3 مليار دولار.

ودشنت شركة موانئ دبي العالمية اتفاقاً كبيراً مع الهيئة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس منذ بدء الترويج للاستثمار في تلك المنطقة قبل أربعة أعوام.

ووقعت موانئ دبي اتفاق تعاون مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس،

بورصة الكويت تسعى لجذب 10 مليارات دولار

بلادته إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي.

ورغم التحديات دفعت القفزات، البنك الدولي إلى الإشادة بالنقد الذي حققته الكويت في تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار والتأكيد على أنها تسير في الاتجاه الصحيح.



ممدوح سلامة
رئيس الرؤية الاقتصادية للكويت ضروري على المدى الطويل

ودفع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014، الحكومة إلى الدخول في عجز للمرة الأولى منذ 16 عاماً، وهو ما اضطرها إلى سلك طريق التقشف الإجمالي.

ويعد النفط المورد الأساسي للكويت، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث يبلغ إنتاجها أكثر من 3 ملايين برميل يوميا، كما تقدر احتياطياتها المؤكدة بحوالي 7 بالمئة من الاحتياطيات العالمية.

ومع أن الكويت يعتبر البلد الوحيد في منطقة الخليج العربي، الذي لا يربط عملته المحلية بالدولار في التعاملات التجارية، إلا أن المحليين يرون أن هذا الأمر سيؤثر عليها مستقبلاً مع استمرار الوضع الراهن.

الكويت - تسعى الكويت من خلال برنامج تنوع الاقتصاد لتعزيز كفاءة السوق المالية باستثمارات أكبر لزيادة زخم الاتجاه العام للبلاد مستقبلاً.

وقالت مؤسسة أرنست أند يونغ في تقرير حديث نشرته الخميس إن السوق الكويتية باستطاعتها استقطاب نحو 10 مليارات دولار من التدفقات الاستثمارية من صناديق غير نشطة بسبب ترقية البورصة.

ويقول محللون إن تعزيز البورصة الكويتية في مؤشرات الأسواق الناشئة، بعد ضمها إلى مؤشر إم.أس.سي.أي يعد نقطة تحول سيساعد على تدفق رؤوس الأموال.

وتسترشد المؤسسات الاستثمارية الفاعلة في العالم بذلك المؤشر، حيث يجري من خلاله قياس أداء محافظ وصناديق الأسهم العالمية، كما أنها الأساس لأكثر من 500 صندوق استثماري متداول في البورصات العالمية (أي.تي.إف).

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية إلى الخبير الاقتصادي ممدوح سلامة قوله إن "الكويت وإن كانت قادرة على التغلب على الأزمات على المدى القصير فإن التنوع الاقتصادي سيكون ضرورياً جداً على المدى الطويل".

وكانت الكويت أطلقت قبل أكثر من عامين رؤيتها الطموحة "كويت جديدة 2035" ترجمة لخطط أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتحويل

شح السيولة يجبر دمشق على المقايضة التجارية

في دمشق سواء في الداخل أو في الخارج.

وقبل الحرب شهد الاقتصاد السوري استقراراً نسبياً، إذ بلغت نسبة النمو نحو 5 بالمئة، ووصل إجمالي الناتج المحلي للفرد سنوياً إلى نحو 2.8 دولار، وهو ما يماثل نظيره في مصر والمغرب. وتواجه سوريا مشكلة اختلال التوازن بين العرض والطلب وهو ما قاد إلى غليان الأسعار في معظم أسواق محافظات البلاد حيث توجد فجوة في سعر الحوالات ناتجة عن سعر الصرف.

وتقر دمشق بأن خفض الأسعار رهين بتفوق العرض على الطلب، والذي لن يتحقق إلا من خلال ترسيخ مقومات الأسس الإنتاجية بالتعاون مع الحلفاء التجاريين، مما يعني التوجه شرقاً خاصة نحو إيران وروسيا والصين.



العقوبات الغربية تقوض التجارة السورية

ووفق بيانات الأمم المتحدة، فإن عدد العاطلين عن العمل في الوقت الحالي بلغ حوالي 9 ملايين سوري.

وكانت الزراعة تحتل مكانة مركزية في الاقتصاد، حيث مثلت 19 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وأسهمت في تشغيل 26 بالمئة من مجموع السكان العاملين في عام 2011.

وتشهد الليرة السورية تراجعاً كبيراً في السوق السوداء لتصل إلى حوالي 700 ليرة لكل دولار، الأمر الذي تسبب في مضاعفة أزمات المواطنين إلى درجة العجز عن توفير المواد الاستهلاكية الأساسية.

ويرى خبراء أن الاحتياطي النقدي للبنك المركزي السوري تراجع بسبب العقوبات ومنع التصدير، إضافة إلى وجود نوع من المضاربات التي تحصل

ومنتشرة تتعامل بهذه العملات لتبادل السلع والبضائع.

وتحولت دمشق إلى بلد مورد بسبب الحرب التي أنهكتها ودمرت معظم القطاعات الإستراتيجية بعد أن كانت أحد أبرز المصدرين وخاصة في المجال الزراعي.

كما انتقلت سوريا من بلد مصدر للمحاصيل الزراعية ويتمتع باكتفاء ذاتي إلى مستورد، حيث وصلت خسائر القطاع الزراعي إلى نحو 64 مليار دولار. وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي لسوريا سجل منذ الحرب خسائر بقيمة 400 مليار دولار، إضافة إلى أن خسائر بنحو 67 بالمئة طالت قدرتها الصناعية.

دفعت الأزمات الاقتصادية المزمنة السورية إلى التفكير في اعتماد سياسة المقايضة التجارية مع بعض الدول لتوفير السلع الأساسية، في الوقت الذي تواصل فيه العملة المحلية انحدارها الحاد في السوق السوداء للعملات.

دمشق - تكافح السلطات السورية في دمشق بحثاً عن بدائل لتوفير السلع الأساسية في السوق المحلية بالنظر إلى شح السيولة النقدية من النظام المالي وتغول السوق السوداء للعملات.

وتسببت الحرب بدمار هائل في البنية التحتية وضربت موارد البلاد النفطية، كما أربكت بشكل كبير الإمدادات من الخارج مع استمرار العقوبات الغربية على الاقتصاد السوري.



حسان سلمان
أقترحنا على إيران وروسيا التعامل بالعملات المحلية

وأوجدت كل تلك العوامل حالة من الشلل في معظم القطاعات الاقتصادية قادت البلاد نحو أزمة مالية خانقة، وهو ما أجبرها على التفكير في اعتماد سلاح المقايضة التجارية كحل مؤقت للتغلب على الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ونسبت وكالة سيونتيك الروسية إلى الخبير الاقتصادي السوري حسان سلمان قوله إن دمشق "أقترحت أكثر من مرة على حلفائها فكرة التوجه شرقاً واعتماد أسلوب المقايضة في التبادل التجاري".